KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أثر تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل في تحسين الأداء المالي للمصارف

ا.م.د. خالد صباح علي

الباحث محمود علاوي عبيد

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.176(D).19843

المستخلص:

يكمن الهدف الأساسي للبحث في التعرف على اهم المشاكل التي تعترض عمل المصارف والمتمثلة بالمخاطر المصرفية. وقد لجا الباحث إلى استخدمت الدراسة مجموعة من التحليلات مثل التحليل الوصفي والاختبارات الإحصائية عن طريق البرامج الإحصائية(Eviews12) و(EXCEL)و(PANELDATA). وقد توصل البحث إلى وجود العلاقة بين مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد على الودائع وهذا يدل على أن المصارف تستثمر اغلب الودائع في أذونات الخزينة. وقد توصل البحث إلى توصيات كان أهمها على مصارف عينة البحث عدم المبالغة في معيار كفاية راس المال لما له من تأثير كبير في معدل العائد على الودائع.

الكلمات المفتاحية: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية، ROD، المصارف العراقية العراق.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

The effect of applying the basic principles of banking supervision issued by the Basel Committee on improving the financial performance of banks

Prof. Dr. Khaled Sabah Ali
Researcher Mahmoud Allawi Obaid
Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics

Abstract:

The main objective of the research is to identify the most important problems that hinder the work of banks, represented by banking risks. The researcher used a set of analyzes such as descriptive analysis and statistical tests through the statistical programs (Eviews12), (EXCEL) and (PANELDATA). The research concluded that there is a relationship between interest rate risk and the rate of return on deposits, and this indicates that banks invest most of their deposits in treasury bills. The research reached recommendations, the most important of which was that the banks of the research sample should not exaggerate the standard of capital adequacy because of its significant impact on the rate of return on deposits.

Keywords: basic principles of banking supervision, ROD, Iraqi banks, Iraq.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدمة:

يؤدي القطاع المصرفي دورا مهما في تطور الحياة الاقتصادية وقد شهد هذا القطاع نمو متزايد نتيجة التطور التكنلوجي، مما أدى إلى ضهور العديد من المشكلات التي قد تعترض عمله فبات من الأجدر التركيز على اهم المعوقات التي تصيب هذا القطاع والعمل على إيجاد الحلول لها لتحقيق اعلى مستوى من الربحية.

منهجية البحث

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الأتية

1-ما تأثير مخاطر كفاية راس المال في مؤشر الأداء المالي ROD

2-ما تأثير مخاطر أسعار الفائدة في مؤشر الأداء المالي ROD

3-ما تأثير مخاطر السيولة في مؤشر الأداء المالي ROD

أهمية البحث:

يركز البحث على التعرف على المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل وما أثرها في مؤشر الأداء المالي.

وكما انه تقديم تقدير قياسي لأثر المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية في مؤشر الأداء المالي، من شأنه أن يقدم دليلا تطبيقيا لإدارة المخاطر في المصارف عينة البحث كي تستعد لاتخاذ إجراءات احتياطية تخفف من شدة هذه المخاطر.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

أهداف البحث:

التركيز على المفاهيم الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل

تحليل أثر المخاطر المصرفية المنصوص عليها في المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية.

فرضية البحث:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية، ومعدل العائد على الودائع ROD في مصارف عينة البحث عند مستوى دلالة ≥ 0.05.

منهجية البحث

لقد لجا الباحث إلى الاعتماد المنهج الوصفي، فضلا عن استعمال المنهج القياسي، وما يسمّى باستعمال بيانات أل PANEL DATA عن مصارف عينة البحث من أجل تقدير النماذج الأتية:

-أنموذج الانحدار التجميعي POOLED REGRESSION

-أنموذج التأثيرات الثابت FIXED EFFECTS MODEL

- أنموذج التأثيرات العشوائية RANDOM EFFECTS MODEL

مجتمع وعينة البحث:

شمل البحث القطاع المصرفي عموما أما عينة البحث فقد شملت المصارف: مصرف الاتحاد التجاري، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف الائتمان التجاري، ومصرف بغداد التجاري، ومصرف المنصور للاستثمار، والمصرف التجاري العراقي نضرا لتوافر البيانات وقد اشتملت مدة البحث المدة من (2012-2021) وقد اعتمدت البيانات السنوية في عملية التحليل.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الأول

المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ومؤشر الأداء المالي

نشأة ومفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية

تشكلت لجنة بازل تحت اسم (لجنة التنظيم والإشراف والرقابة المصرفي) ، وتألفت هذه اللجنة من مجموعة من الدول: (بلجيكا، وفرنسا، وكندا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، ولوكسمبورغ).، (المزوري ,25:2005) ولجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية أي إنها تشابه في وقتنا الحاضر منظمات المجتمع المدني وقد أُنشئت بمقتضى قرار محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، ولذلك فإن قرارات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية إلزامية . (Alrawashdeh & Bint Abdul Rahman, 2013) .

وتشمل قرارات لجنة بازل وضع الأسس والمعايير المناسبة للرقابة المصرفية لتحفيز الدول على اتباع هذه المبادئ والمعايير والإفادة منها. ويعد الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في كثير من الحالات شرطًا لإلزام الدول باتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية وغيرها من القواعد والمعايير للإدارة السليمة. لها .(غانم، 270:2014)

وبناءً على ما تقدم يرى الباحث أن العناصر الأساسية لتعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية تتمحور في النقاط الأتية:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

1. وضع حد أدنى لكفاية رأس المال، وذلك لإزالة مصدر المنافسة غير العادلة بين المصارف، وذلك لتحقيق العدالة التنافسية بين المصارف.

2. تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة. وتحقيق الرقابة المجمعة على كافة المجموعات المصرفية على وفق التطورات الاقتصادية العالمية في ظل الحركة المستمرة لرؤوس الأموال الكبيرة.

3. التقليل من المخاطر المتعلقة بالائتمان، والسيولة، والتشغيل، وسعر الفائدة، وذلك لتحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي وتقليل من حجم المديونية.

أسباب إنشاء لجنة بازل:

وقد تم أنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية نتيجة لأسباب ومعوقات اعترضت نشاط المصارف من تحقيق أهدافها المحددة لها، والتي يمكن بيانها على النحو الآتي:(شاشي، 7:2010)

1. الزيادة الكبيرة للمديونية الخارجية للبلدان النامية في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم.
2. ارتفاع حجم الديون المتعثرة، وتعثر نشاط بعض من المصارف نتيجة لذلك.
3. لجوء الولايات المتحدة وبريطانيا إلى سياسة تخفيف القيود على المصارف.
4. المنافسة المحتدمة بين المصارف على المستوى العالمي.
5. التطورات التي عرفها القطاع المصرفي من خلال كبر حجم المصارف وتطور أنشطتها وظهور منتجات مالية جديدة كالمشتقات المالية التي تتسم بالتعقيد.
6. التقدم التكنولوجي الكبير في نظم المعلومات والاتصال، وزيادة حجم التجارة الإلكترونية.
7. المشكلات النقدية والمالية والتغييرات التي شهدها العالم (التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، العولمة، والخصخصة، والأزمات المالية).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أهمية لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تعكس مقترحات بازل الخضوع المتزايد للنشاط الاقتصادي والمالي للقواعد والمعايير الدولية. من وجهة النظر هذه، فإن لجنة بازل في مجال الإدارة المصـــرفية مكلفة بنوع من المســـؤولية لوضـــع القواعد والمعايير الدولية في هذا المجال الحيوي، وبما أن هذه المعايير ليسـت إلزامية للتطبيق، يمكن اعتبار ذلك جانبًا آمنًا. من مظاهر العولمة في مجال الإدارة والرقابة المصرفية. كان تطوير معايير كفاية رأس المال في البنوك من بازل 1 إلى بازل 3 إدراكًا لحقيقة أن المخاطر التي تواجه القطاع المالي أصـــبحت إحدى السمات الرئيسـة للاقتصـاد المعاصـر، وأن قضـية إدارة المخاطر هي القضـية الرئيسـة في إدارة القطاع المالي بعامة وإدارة البنوك بخاصة. (شعبان،2007: 239.240).

المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل:

تُعدُّ المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية هي المعيار الفعلي الأدنى للتنظيم الاحترازي السليم والإشراف على البنوك والأنظمة المصـرفية. صـدر في الأصـل عن لجنة بازل للرقابة المصـرفية في عام 1997، وتستخدمه الدول بوصفه معياراً لتقييم جودة أنظمتها الإشرافية والرقابية ولتحديد العمل المستقبلي لتحقيق مستوى أساسي من الممارسات الإشرافية والرقابية السليمة. يتم استخدام المبادئ الأساسية كذلك من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق برنامج تقييم القطاع المالي، لتقييم فاعلية أنظمة وممارسات الرقابة المصـــرفية في البلدان. (الخالدي، 34: 2015) في آذار 2011، كلفت لجنة بازل مجموعة المبادئ الأســاســية التي تتألف مجموعة المبادئ الأســاســية من أعضــاء من لجنة بازل ومجموعة بازل الاســتشــارية، التي تضــم ممثلين من كل من لجنة بازل والدول غير الأعضــاء في اللجان والمجموعات الإقليمية للمشـرفين المصـرفيين، زيادة على صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس الخدمات المالية الإســلامية، وذلك لمراجعة وتحديث المبادئ الأســاســية. كان تفويض اللجنة إجراء المراجعة مع الأخذ

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بالحسبان التطورات المهمة في الأسواق المالية العالمية والمشهد التنظيمي منذ أكتوبر 2006 (عندما تم تعديل المبادئ الأساسية آخر مرة)، تضمين دروس الأزمة المالية العالمية بعد عام 2008 وانعكاساتها على الأسواق العالمية، لتعزيز أنظمة الرقابة السليمة. كان القصد من ذلك ضمان أن المبادئ الأساسية لتعزيز الإشراف المصرفي الفاعّل في جميع البلدان تظل مناسبة بمرور الوقت والبيئات المتغيرة (حنينة، 36:2014).

وتحدد المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية بـ 29 مبدأً لازمًا لكي يكون نظام الإشراف فاعلا. يتم تصنيف هذه المبادئ على نطاق واسع إلى مجموعتين (توفيق، 188:2012)

وتركز المبادئ من 1 إلى 13 على سلطات ومسؤوليات ووظائف المشرفين؛ في حين تركز المبادئ من 14إلى 29 على اللوائح والمتطلبات الاحترازية للبنوك. والتي سيتم عرضها في الجدول الآتي:

جدول (1) سلطات ووظائف المشرفين على وفق (المبادئ الأساسية التسعة والعشرين للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل)

ت	المبدأ	اهم ما جاء به المبدأ
.1	المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	أن يكون هنالك نظام فاعل للرقابة المصرفية لديه مسؤوليات وأهداف واضحة لكل سلطة تشارك في الإشراف والرقابة على البنوك والمجموعات المصرفية. ويجب ان تتمتع السلطة الرقابية بالصلاحيات التي تساعدها في الرقابة على المصارف.
.2	الاستقلالية والمساءلة وتوفير الموارد والحماية القانونية للمشرفين	يجب أن يتمتع المشرف بالاستقلال في العمل وعمليات الميزانية التي تخدم هبوط الموارد الكافية، ويكون مسؤولاً عن أداء واجباته ويشمل الإطار القانوني للرقابة المصرفية والحماية القانونية للمشرف.
.3	التعاون والتنسيق	توافر القوانين أو اللوائح أو الترتيبات الأخرى للتعاون والتنسيق مع السلطات المحلية ذات الصلة والمشرفين الأجانب. كما تعكس هذه الترتيبات الحاجة إلى حماية المعلومات السرية.
.4	الأنشطة المسموح بها	الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للرقابة لأن البنوك محددة بوضوح ويتم التحكم في استخدام كلمة "بنك" في الأسماء.
.5	معايير الترخيص	تتمتع سلطة الترخيص بصلاحية وضع المعايير ورفض طلبات المؤسسات التي لا تستوفي المعايير. كحد أدنى، وتتكون عملية الترخيص من تقييم لهيكل الملكية والحوكمة بما في ذلك ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وخطته

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

		الاستراتيجية والتشغيلية، والضوابط الداخلية، والمخاطر والوضع المالي المتوقع بما في ذلك قاعدة رأس المال وعندما يكون المالك المقترح أو المنظمة الأم بنكًا أجنبيًا، يتم الحصول على الموافقة المسبقة من المشرف في البلد الأم.
.6	نقل الملكية المهمة	يتمتع المشرف بمراجعة ورفض وفرض شروط احترازية على أي مقترحات لنقل ملكية كبيرة أو حصص مسيطرة محتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر في المصارف القائمة إلى أطراف أخرى.
.7	عمليات الاستحواذ الرئيسة	يتمتع المشرف بسلطة الموافقة أو الرفض (أو التوصية للسلطة المسؤولة بالموافقة أو الرفض)، وفرض شروط احترازية على عمليات الاستحواذ أو الاستثمارات الرئيسة من البنك، مقابل معايير محددة، بما في ذلك المؤسسة للعمليات العابرة للحدود، وتحديد الانتماءات أو الهياكل المؤسسية التي لا تعرض المصرف لمخاطر لا داعي لها أو تعيق الإشراف الفاعل.
.8	النهج الإشرافي	يتطلب نظاماً فاعلاً للرقابة المصرفية من المشرف لتطوير والحفاظ على تقييم استشرافي لملف المخاطر للمصارف الفردية والمجموعات المصرفية، بما يتناسب مع أهميتها النظامية؛ تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر الناشئة عن البنوك والنظام المصرفي ككل؛ أن يكون لديها إطار عمل للتدخل المبكر؛ ولديها خطط، بالتعاون مع السلطات الأخرى ذات الصلة، لاتخاذ إجراءات لحل البنوك بطريقة منظمة إذا أصبحت غير قادرة على البقاء.
.9	تقنيات وأدوات الإشراف	يستخدم المشرف مجموعة مناسبة من التقنيات والأدوات لتنفيذ النهج الرقابي والإشرافي ونشر الموارد الإشرافية على أساس متناسب، مع مراعاة ملف المخاطر والأهمية النظامية للبنوك.
.10	إعداد التقارير الإشرافية	يقوم المشرف بجمع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية من البنوك على أساس فردي وموحد، ويتحقق بشكل مستقل من هذه التقارير من خلال الاختبارات في الموقع أو استخدام خبراء خارجيين.
.11	السلطات التصحيحية والعقابية للمشرفين	يعمل المشرف في مرحلة مبكرة لمعالجة الممارسات أو الأنشطة غير الآمنة وغير السليمة التي يمكن أن تشكل مخاطر على البنوك أو على النظام المصرفي. لدى المشرف تحت تصرفه مجموعة كافية من الأدوات الإشرافية لتحقيق الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. وهذا يشمل القدرة على إلغاء الترخيص المصرفي أو التوصية بإلغائه.
.12	الإشراف الموحد	أحد العناصر الأساسية للإشراف المصرفي هو أن المشرف يشرف على المجموعة المصرفية على أساس موحد، ويراقب بشكل مناسب، وعند الاقتضاء، يطبق المعايير الاحترازية على جميع جوانب الأعمال التي تقوم بها المجموعة المصرفية في جميع أنحاء العالم.
.13	العلاقات بين المنزل والمضيف	يقوم المشرفون المحليون والمضيفون للمجموعات المصرفية عبر الحدود بتبادل المعلومات والتعاون من أجل الإشراف الفاعل على كيانات المجموعة، والتعامل فاعل مع حالات الأزمات. يطلب المشرفون إجراء العمليات المحلية للبنوك الأجنبية بالمعايير التي تتطلبها البنوك المحلية نفسها

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (أُمناء مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، (5:2014

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (2) اللوائح والمتطلبات الاحترازية للبنوك وفق (المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل)

ت	المبدأ	اهم ما جاء به المبدأ
.14	حوكمة الشركات	يقرر المشرف أن البنوك والمجموعات المصرفية لديها سياسات وعمليات حوكمة قوية تغطي، على سبيل المثال، التوجه الاستراتيجي، والهيكل التنظيمي والمجموعة، وبيئة الرقابة، ومسؤوليات مجالس البنوك والإدارة العليا، والتعويضات. تتناسب هذه السياسات والعمليات مع ملف المخاطر والأهمية النظامية للبنك.
.15	عملية إدارة المخاطر	يقرر المشرف أن البنوك لديها عملية إدارة مخاطر شاملة (بما في ذلك الإشراف الفاعل لمجلس الإدارة والإدارة العليا) لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والإبلاغ والرقابة أو التخفيف من جميع المخاطر المادية في الوقت المناسب وتقييم مدى كفاية رأس المال والسيولة فيما يتعلق بملف المخاطر وظروف السوق والاقتصاد الكلي. ويمتد ذلك إلى تطوير ومراجعة ترتيبات الطوارئ التي تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة للبنك.
.16	كفاية رأس المال	يضع المشرف متطلبات حكيمة ومناسبة لكفاية رأس المال للمصارف تعكس المخاطر التي يتحملها ويعرضها البنك في سياق الأسواق وظروف الاقتصاد الكلي التي يعمل فيها. يحدد المشرف مكونات رأس المال، مع مراعاة قدرتها على امتصاص الخسائر. في الأقل بالنسبة للمصارف النشطة دوليًا، لا تقل متطلبات رأس المال عن معايير بازل المعمول بها.
.17	مخاطر الائتمان	يقرر المشرف أن البنوك لديها عملية مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان تأخذ في الحسبان مدى تقبلها للمخاطر، وهذا يشمل السياسات الحكيمة لتحديد وقياس وتقييم ورصد والإبلاغ عنها والتحكم أو تخفيف مخاطر الائتمان في الوقت المناسب. يتم تغطية دورة حياة الائتمان الكاملة بما في ذلك ضمان الائتمان وتقييم الائتمان والإدارة المستمرة لقروض البنك ومحافظ الاستثمار.
.18	الأصول المشكلة والمخصصات والاحتياطيات	يقرر المشرف أن البنوك لديها سياسات وعمليات كافية لتحديد وإدارة الأصول المشكلة في وقت مبكر، والحفاظ على المخصصات والاحتياطيات الكافية.
.19	مخاطر التركز وحدود التعرض الكبيرة	يقرر المشرف أن البنوك لديها سياسات وعمليات كافية لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن تركيزات المخاطر أو تخفيفها في الوقت المناسب. يضع المشرفون حدودًا احترازية لتقييد تعرض البنوك لأطراف مقابلة فردية أو مجموعات من الأطراف المقابلة المرتبطة.
.20	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	من أجل منع التجاوزات التي تنشأ في المعاملات مع الأطراف ذات الصلة ولمعالجة مخاطر تضارب المصالح، يطلب المشرف من البنوك الدخول في أي معاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس تجاري حر؛ لمراقبة هذه المعاملات؛ لاتخاذ الخطوات المناسبة للسيطرة على المخاطر أو تخفيفها؛ وشطب التعارض للأطراف ذات العلاقة وفقًا للسياسات والعمليات القياسية.
.21	مخاطر الدولة والتحويل	يقرر المشرف أن البنوك لديها سياسات وعمليات كافية لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والإبلاغ والتحكم أو التخفيف من مخاطر الدولة وتحويل المخاطر في أنشطة الإقراض والاستثمار الدولية في الوقت المناسب.
.22	مخاطر السوق	يقرر المشرف أن البنوك لديها عملية مناسبة لإدارة مخاطر السوق تأخذ بالحسبان مدى تقبلها للمخاطر، وبيان المخاطر، وظروف السوق والاقتصاد الكلي ومخاطر التدهور الكبير في سيولة السوق. وهذا يشمل السياسات والعمليات الحكيمة لتحديد وقياس وتقييم ورصد وإبلاغ ومراقبة أو تخفيف مخاطر السوق في الوقت المناسب.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

.23	مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك	يحدد المشرف أن البنوك لديها أنظمة كافية لتحديد وقياس وتقييم ورصد والإبلاغ عنها والسيطرة أو مصلحة تخفيف مخاطر أسعار الفائدة في الوقت المناسب. تأخذ هذه الأنظمة في الحسبان مدى تقبل البنك للمخاطر، وبيان المخاطر وظروف السوق والاقتصاد الكلي.
.24	مخاطر السيولة	يضع المشرف متطلبات سيولة حكيمة ومناسبة (والتي يمكن أن تشمل إما متطلبات كمية أو نوعية أو كليهما) للبنوك التي تعكس احتياجات السيولة للبنك. يقرر المشرف أن البنوك لديها استراتيجية تمكن من الإدارة الحكيمة لمخاطر السيولة والامتثال لمتطلبات السيولة. تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار ملف مخاطر البنك فضلا عن ظروف السوق والاقتصاد الكلي وتتضمن سياسات وعمليات حكيمة، بما يتوافق مع رغبة البنك في المخاطرة، لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والإبلاغ والتحكم أو التخفيف من مخاطر السيولة على مجموعة مناسبة من الآفاق الزمنية. في الأقل بالنسبة للبنوك النشطة دوليًا، لا تقل متطلبات السيولة عن معايير بازل المعمول بها.
.25	مخاطر التشغيل	يقرر المشرف أن البنوك لديها إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية يأخذ بالحسبان مدى تقبلها للمخاطر، وبيان المخاطر وظروف السوق والاقتصاد الكلي. وهذا يشمل السياسات والعمليات الحكيمة لتحديد وتقييم ورصد والإبلاغ عن مخاطر التشغيل أو التخفيف من حدتها في الوقت المناسب.
.26	الرقابة الداخلية والمراجعة	يقرر المشرف أن البنوك لديها أطر رقابة داخلية كافية للإنشاء والحفاظ على بيئة تشغيل خاضعة للرقابة بشكل صحيح لتسيير أعمالها مع مراعاة ملف المخاطر الخاص بها. وتشمل هذه الترتيبات الواضحة لتفويض السلطة والمسؤولية؛ الفصل بين الوظائف التي تنطوي على إلزام البنك، ودفع أمواله، والمحاسبة عن أصوله والتزاماته؛ التوفيق بين هذه العمليات؛ حماية أصول البنك. وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي والامتثال لاختبار الالتزام بهذه الضوابط وكذلك القوانين واللوائح المعمول بها.
.27	التقارير المالية والتدقيق الخارجي	يقرر المشرف أن البنوك والمجموعات المصرفية تحتفظ بسجلات كافية وموثوقة، وتعد البيانات المالية وفقًا للسياسات والممارسات المحاسبية المقبولة على نطاق واسع دوليًا وتنشر سنويًا معلومات تعكس بشكل عادل وضعها المالي وأدائها على وفق رأي مراجع حسابات خارجي مستقل. كما يحدد المشرف كذلك أن البنوك والشركات الأم للمجموعات المصرفية لديها حوكمة ورقابة كافية لوظيفة المراجعة الخارجية.
.28	الإفصاح والشفافية	يقرر المشرف أن البنوك والمجموعات المصرفية تنشر بانتظام معلومات على أساس موحد، وعند الاقتضاء، منفردة يسهل الوصول إليها وتعكس بشكل عادل وضعها المالي وأدائها وتعرضها للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر وحوكمة الشركات والسياسات والعمليات.
.29	إساءة استخدام الخدمات المالية	يقرر المشرف أن البنوك لديها سياسات وعمليات مناسبة، بما في ذلك قواعد العناية الواجبة الصارمة اتجاه العملاء، لتعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية العالية في القطاع المالي ومنع استخدام البنك عن قصد أو عن غير قصد، في أنشطة الجرائم.

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على (آمناء مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، 5:2014)

مفهوم الأداء المالي

يشار إلى الأداء المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية عن نشاط أي مشروع اقتصادي، واستنتاجها من أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

للمشـــروع من المعلومات المســـتخرجة من البيانات المالية وغيرها. من أجل اعتماد هذه المؤشـــرات بوصـــفها معايير في عملية تقييم الأداء والأداء المالي للشـــركات، حيث يعتمد الأداء المالي على التحليل المالي، وهو طريقة هيكلية ومنطقية لعرض الأداء المالي الشـــامل للشـــركة، ويعتمد التحليل المالي على النسب التي تفيد متخذي القرار وأصحاب المصلحة فيما يتعلق الشركة ككل. كما يركز الأداء المالي على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى تحقيق الأهداف، حيث يعكس الأداء المالي أداء الشركة ويسهم في توافر الموارد المالية ويوفر للشركة الفرص. **(Islam, 2014: 121)**.

اهم المؤشرات التي سيتم الاسترشاد بها

المؤشرات المنصوص عليها في المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية

نسبة بازل لكفاية راس المال: إذا ألزمت لجنة بازل للرقابة المصـرفية المصـارف الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس مال لا تقل عن 8% أما في العراق وبحســب التعليمات الصــادرة من البنك المركزي العراقي فقد حددت هذه النسـبة بمقدار 12% وذلك لتجنب مخاطر عدم السـداد التي قد تنشـا من عدم قدرة المقترض على سداد القرض والفوائد بالموعد المحدد.(Larson, 2011:36)

بموجـــب اتفاقيـــة بـــازل 3 وجـــب علـــى المصـــارف الاحتفاظ بحـــد أدنـــى إجمـــالي نســـبة كفايـــة رأس المـــال التي تقـــل عـــن 10.5 ٪ مـــن أجمالي الموجـــودات المرجحـــة بالمخـــاطر بحلـــول وقـــت التنفيـــذ الكامـــل الاتفاقية بـــازل 3 فـــي ينـــاير 2019، ويمكـــن الوصـــول إلـــى هـــذه النســـبة فـــي ضـــوء المعادلـــة الآتية:

نسبة بازل = أجمالي رأس المال الممتلك / أجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر*100%

إذ إنه كلما ارتفعت هذه النسبة أصبح المصرف أكثر امانا.(BSBC, 2010)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مؤشر مخاطرة أسعار الفائدة

وهو احدى المؤشرات التي تدل على قدرة المصرف على تقليل الآثار السلبية لتقلب سعر الفائدة وتقاس على وفق المعادلة الآتية:

مخاطرة سعر الفائدة =الأصول الحساسة لسعر الفائدة\اجمالي الودائع*100%

فالحساسية لسعر الفائدة هي درجة تقلب أسعار الفائدة في السوق لذلك فلو تم تحليل الموجودات و المطلوبات في الميزانية بأي وقت فان المصرف يستطيع تحديد درجة عدم التوازن في مجال المقابلة بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة(الودائع)ويتطلب ذلك حساب النسبة لتحديد وضع المصرف (عبدالله وطراد ,144:2011)ففي حالة اذا كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة اعلى من أجمالي الودائع لدى المصرف فستكون هناك فجوة موجبة وهذا يعني إن ارتفاع الفوائد سيجعل المصرف يربح وانخفاضها سيجعل المصرف يخسر. أما إذا كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة اقل من اجمالي الودائع فان هذا يدل على وجود فجوة سالبة فان ارتفاع أسعار الفائدة سيؤثر سلبا في أرباح المصرف فتنخفض أما إذا انخفضت أسعار الفائدة فسيؤثر إيجابا في أرباح المصرف فيعود بالربح على المصرف. (Bessis, 2010; 211) .

مؤشر مخاطرة السيولة:

تعد هذه النسبة من النسب المهمة التي تقيس السلامة المالية للمصرف يشير ارتفاع المؤشر التالي إلى ارتفاع مخاطر السيولة أي أن المصرف يعاني من مشكلات في السيولة أو نقص في السيولة على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة؛ لتلبية طلبات الإقراض الجديدة التي تقاس بالمعادلة الآتية:**(IMF,2019;510)**

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مخاطر السيولة =اجمالي القروض \ اجمالي الودائع*100%

لأن القروض هي الأصـــول المالية التي تنشـــا عندما يقترض المدين أموالاً مباشـــرة من الطرف الثاني الدائن. أما الودائع فهي أجمالي الأموال التي يتم إيداعها لدى المؤســـســـات المالية بغرض الاســـتثمار للحصـــول على عائد لذلك ينبغي على المصـــرف أن يمتلك ســـيولة كافية قادرة على مواجهة الســـحوبات المفاجئة من الودائع، لكن هناك جانباً أساسياً يسعى المصرف إلى تحقيقه هو الربح وفي هذا الجانب كلما اسـتطاع المصـرف تحويل الودائع لديه إلى قروض ارتفع هامش الفائدة والأرباح. (Yahaya et al, 2016:17)

مؤشر الأداء المالي

معدل العائد على الودائع: - Return on Deposit

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على جني الأرباح من الودائع التي نجح في الحصـــول عليها. يتم احتساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الودائع، ويمثل هذا المعدل صافي معدل العائد على الودائع، حيث تم خصم الفائدة على الودائع من صافي الربح (هندي، 1996، 415).

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100\%$$

تحليل ووصف البيانات لمصارف عينة البحث

كفاية رأس المال Capital Adequacy

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (3) كفاية رأس المال في مصارف عينة البحث للمدة (2012-2021) (%)

المصرف / السنة	الاتحاد	الأهلي	الائتمان	المنصور	بغداد	التجاري	Average
2012	21	133	314	243	55	414	196.67
2013	32	104	314	223	59	489	203.5
2014	39	111	286	210	58	760	244.0
2015	31	117	302	190	64	536	206.67
2016	34	103	374	226	86	729	258.67
2017	34	107	399	206	103	594	240.50
2018	40	82	370	204	127	657	246.67
2019	42	28	374	209	64	529	207.67
2020	50	31	266	210	28	73	109.67
2021	39	25	256	116	34	98	94.67
Average	36.2	84.1	325.5	203.7	67.8	487.9	200.87
Minimum	21	25	256	116	28	73	86.50
Maximum	50	133	399	243	127	760	285.33
St. Devation	7.74	40.74	50.37	34.00	30.12	237.03	66.67

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصارف عينة البحث وباستخدام برنامج Excel

تعكس بيانات الجدول (3) نسبة كفاية رأس المال حيث تم ملاحظة ما يأتي:

1. سجل مصرف الاتحاد العراقي أدنى نسبة كفاية رأس المال بلغت 21% سنة (2012) ويعود سبب ذلك إلى انخفاض حق الملكية، وتعرضه لمخاطر كفاية رأس المال بسبب زيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطرة في حين كانت اعلى نسبة لكفاية رأس المال لهذا المصرف بلغت (50%) سنة 2020؛ وذلك بسبب زيادة رأس المال لدخول مساهمين جدد عبر سنوات العمل كما يتبين أيضا من بيانات هذا المصرف إن خمس سنوات من مدة البحث

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

سجلت نسبه كفاية رأس المال أعلى من المعدل البالغ (36.2%) وبانحراف معياري بلغ (7.7%).

2. تشير البيانات إلى إن المصرف الأهلي العراقي قد حقق أدنى نسبة كفاية رأس المال بلغت (25%) سنة 2021 وهذه البيانات تعكس إن هناك تراجعاً في حق الملكية وزيادة في مخاطر كفاية رأس المال بسبب الزيادة الحاصلة في الموجودات في السنوات من 2018 – 2019 – 2020 في حين حقق هذا المصرف أعلى نسبة كفاية لرأس المال بلغت (133%) سنة 2012 مما يعني زيادة رأس المال من دخول مساهمين جدد ويلحظ بان هناك 6 سنوات قد حققت نسبة كفاية رأس مال أعلى من المعدل البالغ (84.1%) وبانحراف معياري قدره (40.7%).

3. أما مصرف الائتمان العراقي فقد حقق ادنى نسبة كفاية لرأس المال بلغت (256%) سنة 2021 وتعّد هذه النسبة مرتفعة وهي تؤكد على إن هذا المصرف لديه سيولة عالية تمكنه من توسيع أعماله التجارية في حين بلغت اعلى نسبة للمصرف (399%) سنة 2019 وهذه النسبة تؤكد كذلك على ارتفاع نسب السيولة فيه وتسديد التزاماته اتجاه المساهمين والمودعين كما إن نسبة كفاية رأس المال في هذا المصرف تشير إلى أن المصرف يعمل في حدود أعلى من المقرر سواء من قبل لجنة بازل أو تعليمات البنك المركزي وتشير البيانات هنا إلى أن المصرف قد حقق في مدة البحث كان (الأربع سنوات) كان أعلى من المعدل البالغ (325%) وبانحراف معياري قدره (50.4%).

4. تبين بيانات مصرف المنصور للاستثمار بان أدنى نسبة كفاية برأس المال قد وصلت إلى (116%) سنة 2021 وعلى الرغم ارتفاع هذه النسبة فوق المعايير المقررة من لجنة بازل والبنك المركزي إلى أنها تدل على انخفاض السيولة لديه نتيجة لقلة أموال مساهميه وزيادة في

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الموجودات المرجحة بالمخاطرة وبلغت اقصى نسبة كفاية في هذا المصرف (243%) سنة 2012 وذلك لزيادة السيولة لديه وزيادة أموال مساهميه وان هناك 7 سنوات تجاوزت المعدل البالغ (203.7%) وبانحراف معياري قدره (34.0%).

5. في حين أشارت بيانات مصرف بغداد إلى أن أدنى نسبة كفاية برأس المال بلغت (28%) سنة 2020، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض حق الملكية زيادة على امتلاكه موجودات خطرة، وبلغ اقصى نسبة كفاية رأس المال (127%) سنة 2018 وذلك للزيادة الحاصلة في رأس المال المدفوع لدخول مساهمين جدد. وتعكس البيانات إن هناك ثلاث سنوات تجاوزت فيها نسبة كفاية رأس المال بالمعدل البالغ (67.8%) وبانحراف معياري مقداره (30.1%).

6. أما المصرف التجاري العراقي فقد سجل أدنى نسبة كفاية لرأس المال بلغت (73%) سنة 2020 وهي نسبة ليست قليلة على وفق المعايير السائدة، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض حق الملكية وزيادة السيولة في هذا المصرف. واتباعه سياسة تحفظية في منح الائتمان أما أعلى نسبة كفاية فقد بلغت (760%) وهي نسبة مرتفعة جدا تدلل على دخول مساهمين جدد وبالتالي زيادة راس المال. وتشير بيانات الجدول إلى إن هناك سبع سنوات تجاوزت فيها نسبة كفاية رأس المال المعدل البالغ (487.9 %) وبانحراف معياري مقداره.(237.03%) .

مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risks

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (4) مخاطر أسعار الفائدة في مصارف عينة البحث للمدة (2012-2021) (%)

المصرف / السنة	الاتحاد	الأهلي	الائتمان	المنصور	بغداد	التجاري	Average
2012	38.14	45.88	0.15	66.59	36.93	116.24	50.66
2013	103.95	41.37	0.77	116.23	44.37	120.81	71.25
2014	100.02	53.14	0.52	103.61	45.70	237.41	90.07
2015	145.79	69.73	0.60	107.33	55.12	265.45	107.3
2016	258.40	78.03	1.69	19.57	47.86	2479.89	480.9
2017	307.77	9.35	0.16	43.32	57.32	235.59	108.9
2018	335.75	41.64	5.04	22.32	36.61	199.09	106.7
2019	427.76	91.02	0.34	26.16	18.80	7.94	95.34
2020	411.99	92.98	3.48	30.56	13.30	75.60	104.7
2021	428.19	81.98	4.42	80.37	15.48	197.81	134.7
Average	255.78	60.51	1.717	61.61	37.15	393.58	135.1
Minimum	38.14	9.35	0.15	19.57	13.3	7.94	14.74
Maximum	428.19	92.98	5.04	116.23	57.32	2479.89	529.9
St. deviation	148.92	26.76	1.88	38.12	16.14	737.55	161.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصارف عينة البحث وباستخدام برنامج Excel

تشير بيانات الجدول (4) إلى ما يأتي:

1. إنّ مصرف الاتحاد حقق أعلى نسبة لمخاطر سعر الفائدة في سنة 2021 وبنسبة بلغت (428.19%) وهذا يؤكد أنّ المصرف المذكور قد توسع في منح الائتمان والاستثمارات مقابل امتلاكه ودائع اقل بكثير من القروض الممنوحة، لأن مؤشر هذه النسبة يدل على الفرق بين ما يحصل عليه المصرف من عوائد تمكنه من مواجهه التزاماته فيما يخص التغير في أسعار الفائدة وكلما كانت النسبة عالية كان مؤشراً إيجابياً للمصرف. في حين سجل أدنى نسبة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

لهذه المخاطر سنة 2012 وبلغت (38.14%). وتعكس هذه النسبة زيادة الالتزامات لسعر الفائدة عن الأصول الحساسة لسعر الفائدة وبهذا يكون المصرف معرض للخسارة نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة. وكلما كانت نسبة مخاطر أسعار الفائدة مساوية أو قريبة من الواحد كان المصرف في منأى عن مخاطر أسعار الفائدة. وقد سجلت 6 سنوات من هذه البحث لهذا المصرف زيادة عن المعدل وبانحراف معياري مقداره (148.92%).

2. أما المصرف الأهلي فقد حقق أدنى نسبة مخاطر لسعر الفائدة في سنة 2017 وبنسبة بلغت (9.35%). وهذا يعني إن المصرف يلجأ إلى اقتناء أصول لا تتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار الفائدة في حين حقق أعلى نسبة مخاطر لسعر الفائدة الحساسة بلغت (92.98%) في سنة 2020 وهي نسبة نوعا ما أقرب إلى الواحد، وهي لهذا تشير إلى إن المصرف في منأى عن مخاطر أسعار الفائدة. وتشير البيانات إلى إن خمس سنوات تجاوزت فيها نسبة أسعار الفائدة المعدل وبانحراف معياري مقداره (26.76%).

3. في حين سجل مصرف الائتمان أدنى مخاطر أسعار الفائدة سنة 2012 وبنسبة بلغت (0.15%). وهو ما يشير إلى إن المصرف يلجأ إلى اقتناء أصول لا تتأثر كبيرا بتقلبات أسعار الفائدة وكذلك الحال في السنوات (2017,2016,2015,2014,2013). وحقق المصرف اعلى مخاطر لأسعار الفائدة سنة 2018 وبنسبة بلغت (5.04%) وهنا يدل كذلك على أن المصرف المذكور يعتمد سياسة موحدة في اقتناء أصول لا تتأثر كثيرا بتذبذبات أسعار الفائدة. وتعكس البيانات إن 3 سنوات تجاوزت فيها نسبة مخاطر أسعار الفائدة المعدل. وبانحراف معياري بلغ (1.88%).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

4. أما مصرف المنصور فقد وصلت فيه مخاطر سعر الفائدة إلى أدناها سنة 2016 بنسبة (19.57%) وهو ما يعني أن هذا المصرف يخصص جزءاً من أمواله في أصول لا تتأثر بتقلبات الأسعار وبلغت أعلى نسبة لمخاطر سعر الفائدة سنة 2013 وبنسبة (116.23%) وهو ما يؤكد زيادة الأصول التي تتأثر بتقلبات الأسعار وهو ما يعني من ناحية ثانية إن مبلغ الأصول الحساسة لسعر الفائدة يعوض مبلغ الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة وهذا مؤشر يدلل على تعرض المصرف للخسارة نتيجة انخفاض أسعار الفائدة. وقد بينت بيانات هذا المصرف إن 5 سنوات من مدة البحث قد تجاوزت فيها مخاطر أسعار الفائدة المعدل وبانحراف معياري مقداره (38.12%).

5. ويلحظ إن مصرف بغداد قد سجل أدنى نسبة لمخاطر أسعار الفائدة في سنة 2020 إذ بلغت هذه النسبة (13.3%) وهو ما يشير إلى زيادة الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة عند الأصول الحساسة لسعر الفائدة وبهذا يكون المصرف معرضاً للخسارة نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة. في حين بلغت اعلى نسبة لمخاطر أسعار الفائدة سنة 2017 إذ بلغت (57.32%) التي تعني إن المصرف يلجأ إلى اقتناء أصول ترتفع في قيمتها عند انخفاض أسعار الفائدة. وأشارت البيانات إلى إن 5 سنوات اعلى من المعدل البالغ (37.149%) في مدة البحث وبانحراف معياري مقداره (16.14%).

6. أما المصرف التجاري فقد سجل أدنى نسبة لمخاطر أسعار الفائدة سنة 2019 إذ بلغت (7.94%) وهي نسبة تشير إلى إن المصرف يلجأ إلى اقتناء أصول لا تتأثر كثيرا بتقلبات أسعار الفائدة، في حين حقق المصرف أعلى نسبة لمخاطر أسعار الفائدة بلغت (2479.89%) سنة 2016 وهو ما يؤشر اندفاع المصرف إلى اقتناء أصول حساسة ترتفع

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

قيمتها عند انخفاض أسعار الفائدة متوقعا ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل وتحقيق أرباح. وقد سجلت سنة واحدة أعلى من المعدل في مدة البحث في هذا المصرف. وبلغ معدل الانحراف المعياري (7.94%) في خلال مدة البحث.

مخاطر السيولة: Liquidity Risks

جدول (5) مخاطر السيولة لمصارف عينة البحث للمدة من (2012-2021)

المصرف / السنة	الاتحاد	الأهلي	الائتمان	المنصور	بغداد	التجاري	Average
2012	36.33	44.62	2.10	49.50	14.08	2.06	24.78
2013	103.92	32.27	0.66	18.41	14.94	4.09	29.05
2014	106.38	49.05	0.39	17.95	15.20	5.91	32.48
2015	145.77	68.78	0.04	14.59	26.27	10.06	44.25
2016	229.48	76.47	1.64	14.66	16.57	81.71	70.09
2017	274.84	72.73	0.09	11.94	20.64	8.01	64.71
2018	294.91	40.28	4.98	9.98	24.97	8.87	63.99
2019	374.57	67.44	3.88	12.62	18.67	7.81	80.83
2020	407.50	75.76	3.44	14.49	13.21	6.91	86.88
2021	423.44	75.67	4.36	39.79	15.38	17.00	95.94
Average	239.71	60.31	2.16	20.39	17.99	15.24	59.30
Minimum	36.33	32.27	0.04	9.98	13.21	2.06	15.65
Maximum	423.44	76.47	4.98	49.5	26.27	81.71	110.39
St. deviation	137.80	16.91	1.88	13.23	4.58	23.69	33.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصارف عينة البحث وباستخدام برنامج Excel

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تعكس بيانات الجدول:(5) نسبة مخاطر السيولة لمصارف عينة البحث

1-مصرف الاتحاد قد حقق اعلى نسبة مخاطر سيولة بلغت (423.44%) سنة 2021 وهذا يدل على ارتفاع نسبة مخاطر السيولة في هذا المصرف بسبب التقلص الكبير في السيولة وهو يعني من ناحية أخرى زيادة أجمالي القروض بأربعة أضعاف أجمالي الودائع ويشار إلى إن هذه النسبة ينبغي إن تكون أقل من (30%)وهي النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي. في حين بلغت أدنى نسبة لمخاطر السيولة (36.33%) سنة 2012 وهو ما يؤشر إلى أن المصرف قام بامتصاص السيولة من مصارف أخرى وهو ما يعني انخفاض مخاطر السيولة في مدة زمنية معينة محدداً لها.

2-أما المصرف الأهلي فقد حقق اعلى نسبة مخاطر سيولة بلغت (76.97%) سنة 2019 التي تعكس زيادة أجمالي القروض إلى أجمالي الودائع. أما أدنى نسبة لمخاطر السيولة فقد بلغت (32.4%) سنة 2013 وهذه النسبة تشير إلى زيادة الودائع قياسا إلى أجمالي القروض وهذه النسبة تشير الى قوة المركز المالي للمصرف وقد سجلت 6 سنوات اعلى من المعدل وبانحراف معياري مقداره (16.91%).

3-في حين إن مصرف الائتمان قد حقق أعلى نسبة مخاطر سيولة بلغت (4.98%) وهي نسبة منخفضة تؤكد انخفاض مخاطر السيولة في هذا المصرف وهي تعكس الزيادة الكبيرة في السيولة باعتماد تقنية استرجاع السيولة وهذا يعني إن المصرف المذكور لا يتحمل مخاطر السيولة وبلغ أدنى حد سيولة في مصرف الائتمان (0.02%) وهي نسبة ضئيلة جدا تؤكد إن المصرف المذكور يعتمد سياسة الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة مخاطرها والمصرف في هذه الحالة يتصف بضعف مركزه المالي، وقد سجلت خمس سنوات أعلى من المعدل وبانحراف معياري مقداره (1.8%)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

4-أما مصرف المنصور فقد بلغت أعلى نسبة مخاطر للسيولة فيه (49.5%) سنة 2012 وأدنى نسبة (9.98) سنة 2018 والذي يلحظ أن المصرف لا يتعرض لمخاطر السيولة؛ لأنه لا يؤدي أدوارا فاعلة في الخدمات المصرفية وبخاصةِ الاستثمار وقد أشارت بيانات المصرف إلى إن هناك سنتين اعلى من المعدل وبانحراف معياري مقداره (13.23%).

5-في حين إن مصرف بغداد قد حقق اعلى نسبة مخاطر للسيولة (26.27%) سنة 2015 وأدنى نسبة لمخاطر السيولة (10.21%) وهي تعكس نسبة منخفضة لمخاطر السيولة لضآءلة دور هذا المصرف في مجالات الاستثمار في الخدمات المصرفية فضلا عن ضعف مركزه المالي وأشارت البيانات إلى إن هناك أربع سنوات اعلى من المعدل وبانحراف معياري بلغ (4.58%).

6-أما المصرف التجاري فقد بلغت أعلى نسبة مخاطر سيولة (81.71%) سنة 2016 وهي نسبة مرتفعة تعكس زيادة أجمالي القروض إلى أجمالي الودائع، وهذه النسبة تشير إلى قوة المركز المالي للمصرف. في حين بلغت أدنى نسبة لمخاطر السيولة في هذا المصرف (2.06%) سنة 2012 وهي تعكس نسباً منخفضة من مخاطر السيولة في هذا المصرف وضآءلة دوره في المجال الاستثماري. وقد سجلت ثلاث سنوات أعلى من المعدل وبانحراف معياري مقداره (23.69%).

معدل العائد على أجمالي الودائع Return On Total Deposits(ROD)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الجدول (6) معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث للمدة من (2012-2021) (بالمائة)

المصرف / السنة	الاتحاد	الأهلي	الائتمان	المنصور	بغداد	التجاري	Average
2012	3.51	9.96	7.13	10.21	2.83	12.77	7.73
2013	21.4	3.66	1.6	6.18	2.78	11.05	7.78
2014	2.59	1.96	4.31	3.66	2.2	8.64	3.89
2015	0.08	0.81	7.18	2.62	1.48	8.96	3.52
2016	0.01	14.44	2.78	1.84	2.45	62.52	14.01
2017	0.06	1.61	4.65	1.37	0.87	7.37	2.65
2018	0.05	4.15-	3.45	1.54	0.53	8.07	1.58
2019	1.68	3.66	2.46-	0.73	0.91	4.46	1.50
2020	0.96	4.75	1.58-	0.74	1.89	13.00	3.29
2021	1.21	2.2	3.1-	2.12	2.59	8.15	2.19
Average	3.155	3.89	2.396	3.101	1.853	14.50	4.82
Maximum	21.4	14.44	7.18	10.21	2.83	62.52	19.76
Minimum	0.01	-4.15	-3.1	0.73	0.53	4.46	-0.25
St.Devation	6.19	4.85	3.54	2.82	0.81	17.07	5.88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصارف عينة البحث وباستخدام برنامج Excel

1. أشارت نتائج التحليل المالي إلى أن مصرف الاتحاد قد حقق أعلى معدل عائد على الودائع في سنة 2013 حيث بلغت نسبته (21.4%)وذلك لارتفاع قيمة صافي الربح المتحقق بنسبة أعلى من قيمة الودائع في العام في حين حقق المصرف أقل نسبة معدل عائد على الودائع في خلال العام 2016 حيث بلغت (0.01%) ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الأرباح المتحققة في العام بالنسبة إلى الودائع في حين حقق المصرف خلال سنتين معدل عائد أعلى من المتوسط وبانحراف معياري قدره (6.19%).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

2. حقق المصرف الأهلي العراقي اعلى نسبة معدل عائد على الودائع في العام 2016 حيث بلغت نسبته (14.44 %)ويعود ذلك إلى زيادة نسبة الأرباح إلى الودائع. في حين حقق المصرف أدنى معدل عائد على الودائع في خلال العام 2018 حيث بلغت بالسالب (4.1%) في حين حقق المصرف معدل عائد على الودائع في ثلاث سنوات اعلى من المتوسط العام بانحراف معياري (4.8%).

3. حقق مصرف الائتمان أعلى نسبة معدل عائد على الودائع في سنة 2015 حيث بلغت (7.18 %)؛ وذلك بسبب الارتفاع بنسبة الأرباح بالنسبة للودائع. في حين حقق المصرف أدنى نسبة لمعدل العائد على الودائع في سنة 2021 حيث بلغت بالسالب (3.1%) يعزى سبب الانخفاض في معدل العائد إلى الودائع إلى الانخفاض الملحوظ في السنوات الثلاثة الأخيرة لصافي الربح وقد أشارت النتائج إلى تحقيق المصرف لعائد على الودائع لمدة ست سنوات اعلى من المتوسط وبانحراف معياري قدره (3.54%).

4. حقق مصرف المنصور التجاري اعلى معدل عائد الودائع في سنة 2012 حيث بلغ (10.21 %) ويعزي سبب الارتفاع في معدل العائد إلى النمو في الأرباح في حين أن المصرف قد حقق أدنى معدل عائد إلى الودائع في العام 2019 حيث بلغ (0.73 %)؛ وذلك بسبب الانخفاض في الأرباح بالنسبة للودائع داخل المصرف وفي خلال التحليل وجد أن المصرف قد حقق أعلى معدل عائد على الودائع في السنوات المبحوثة حيث كانت ثلاث سنوات اعلى من المتوسط وبانحراف معياري (2.82%).

5. نلحظ أن مصرف بغداد التجاري قد حقق اعلى معدل عائد على الودائع في العام 2012 حيث بلغت (2.83 %) وان سبب الارتفاع يعود إلى النمو الحاصل في الأرباح. في حين حقق المصرف أدنى معدل عائد على الودائع في العام 2018 حيث بلغت نسبته (0.53%)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ويعود ذلك إلى التدني الحاصل في الأرباح ألا أن المصرف قد حقق معدل عائد اعلى من المتوسط في ست سنوات وبانحراف معياري مقداره (0.8%).

6. أما مصرف التجاري فقد بلغ أعلى معدل عائد على الودائع إذ بلغ (62.52%) وهو أعلى معدل في مصارف عينة البحث، ويعود ذلك إلى النمو الكبير الحاصل في الأرباح من تحويل الودائع إلى ودائع استثمارية. في حين بلغ أدنى معدل عائد على الودائع (4.46%) وهو أعلى من كل أدنى معدلات العائد على الودائع لمصارف عينة البحث مما يؤكد قدرة المصرف على تحقيق أرباح من استثمار الودائع. وبلغ الانحراف المعياري لمعدل العائد على الودائع في خلال مدة البحث (17.07%).

التحليل والتقدير واختبار الفرضيات

الفرضية الأساسية: لا توجد علاقة بين المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05.

لابد من الإشارة إلى إن الأنموذج المعتمد في التقدير هو أنموذج التقدير العشوائي. إذ يشير اختبار Hausman القائم على الفرضيتين الآتيتين:

H_O(فرضية العدم): ان أنموذج التأثير العشوائي هو الأنموذج الملائم.

H_1 (الفرضية البديلة): ان أنموذج التأثير الثابت هو الأنموذج الملائم.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (7) اختبار Hansman

Test summary	Chi – Sq.statistic	Chi – sq.d.F	Prob.
Cross-Section random	5.082307	5	0.4059
المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى نتائج برنامج E views 12. انظر الملحق الاحصائي جدول(6)			

بالعودة إلى نتائج الاختبار كما في الجدول (7) نجد أن قيمة احصائية .Chi-sq البالغة (5.082397) وقيمة الاحتمال المقابلة لها (0.4055) أكبر من مستوى دلالة (0.05). عليه يتم قبول فرضية العدم القائلة: إن أنموذج التأثير العشوائي هو الأنموذج الملائم والذي على أساسه يتم التحقق من فرضيات البحث وعلى النحو الآتي:

جدول (8) تقدير أثر المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية في معدل العائد على الودائع في مصارف عينة البحث للمدة (2012-2021)

المتغير التابع: معدل العائد على حقوق الملكية ROD			
المدة: (2012 – 2021) عدد المشاهدات = N.T = 6×10 = 60 مشاهدة			
المتغيرات المستقلة	الانحدار التجميعي Pooled Regression	نموذج الأثر الثابت FEM	نموذج الأثر العشوائي REM
CAP – R	- 0.00447 - 1.167191 Prob. (0.2483)	- 0.008644 -1.576863 Prob.(0.1213)	- 0.004470 -1.168080 Prob.(0.2479)
INT – R	0.026219 14.07525 Prob.(0.0000)	0.026397 12.95921 Prob.(0.0000)	0.024355 14.08597 Prob.(0.0000)
LIQ – R	- 0.032704 - 5.438658 Prob.(0.0000)	- 0.035441 - 3.637912 Prob.(0.0007)	- 0.032704 - 5.442801 Prob.(0.0000)
R^2	0.840308	0.855315	0.840308
F Prob.(F)	56.83010 {0.0000}	28.96659 {0.0000}	56.83010 {0.0000}

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

1.916386	2.085205	1.916386	D.W

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج برنامج E views 12. انظر الملحق الإحصائي جدول(5)
*القيمة بين القوسين تمثل اختبار(T).

1. لا توجد علاقة بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05. تشير نتائج تقدير أنموذج التأثير العشوائي إلى أن قيمة اختبار (T) البالغة (1.16808) وقيمة الاحتمال المقابلة لها P.value البالغة (0.2479) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05) عليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05. كما أن إشارة معامل مخاطر رأس المال سالبة، وهي تؤكد على العلاقة بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة معدل العائد على الودائع بنسبة (0.00447%) بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وهذه النتيجة السالبة تتفق مع العلاقة العكسية بين العائد والمخاطر، وربما تكون تكلفة المطلوبات اعلى من تكلفة رأس المال المملوك، وهذه النتيجة السالبة تعكس كذلك عدم قدرة المصارف الموجودة على تحويل الودائع إلى أرباح وهو العائد الذي يتم الحصول عليه من أجمالي الودائع الاستثمارية التي تقوم بإدارتها المصارف.

2. لا توجد علاقة بين مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05. تعكس نتائج التقدير كما في الجدول (8) إلى أن قيمة اختبار (T) البالغة 14.08597 وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، كما أن قيمة الاحتمال المقابلة لها البالغة 0.0000 وهي اقل من 0.05. مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " توجد علاقة بين مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد للودائع أي ان هناك علاقة طردية وموجبة، أي ان زيادة مخاطر أسعار الفائدة بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة معدل العائد على الودائع بنسبة (0.024355%)، بافتراض ثبات العوامل الأخرى. ولكن تفسير هذه العلاقة الطردية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والموجبة في ان المصارف المبحوثة تستثمر اغلب الودائع في اذون الخزانة والتي تحقق لها سعر فائدة اعلى من التي يدفعها إلى الزبائن على الودائع، فضلاً عن ذلك أنها تحقق معدلات مرتفعة من الإقراض للقطاع الخاص والأفراد ".

3. لا توجد علاقة بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05. تبين نتائج التقدير كما في الجدول (3-19) ان قيمة إحصائية (T) بلغت (5.442801) وهي أكبر من الجدولية. كما ان قيمة الاحتمال المقابلة لها قد بلغت (0.0000) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) مما يعني معنوية المعلمة المقدرة من الناحية الإحصائية أي يتم رفض فرضية العدم التي تنص " لا توجد علاقة بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05. وتفسر هذه العلاقة انه إذا انخفضت مخاطر السيولة بنسبة (1%) سيؤدي ذلك الى زيادة معدل العائد على الودائع بنسبة (0.032704%)، بافتراض ثبات العوامل الأخرى. والعلاقة السلبية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الودائع تؤكد بان المصارف عينة البحث ليس لديها محفظة استثمارية درجة السيولة فيها كبيرة، وبالتالي تتمكن من الافادة من الفرص الاستثمارية لتحقيق عوائد مرتفعة.

تشير نتائج الجدول (8) إن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت 84% التي تعني ان المتغيرات التفسيرية (المخاطر المصرفية) قد حددت نسبة 84% من التباين الكلي في معدل العائد على الودائع أما المتبقي والبالغ 16% فسيعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدخالها في النموذج المبحوث. كما إن اختبار F البالغة قيمته (56.8301) وقيمة الاحتمال المقابلة له والبالغة (0.000). عليه فان الأنموذج المقدّر معنوي من الناحية الإجمالية فضلا عن ذلك فان قيمة D.W. البالغة (1.916) تؤكد خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وبناء على ما تقدم فيمكن تلخيص الفرضيات المطروحة في أعلاه كما في الجدول (9)

جدول (9) قبول أو رفض الفرضيات

ت	الفرضية	القرار
1	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر راس المال ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05.	قبول
3	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05.	رفض
4	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الودائع عند مستوى دلالة ≥ 0.05.	رفض
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج اختبار الفرضيات.		

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. أوجدت النتائج غياب العلاقة بين مخاطر راس المال ومعدل العائد على الودائع وهذا يدل على إن المصارف غير معتمدة في تحقيق الأرباح على استثمار الودائع لديه.
2. أظهرت النتائج وجود العلاقة بين مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد على الودائع وهذا يدل على أن المصارف تستثمر اغلب الودائع في أذونات الخزينة.
3. أظهرت النتائج وجود علاقة بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الودائع وهذا يدل أن مصارف عينة البحث ليس لديها محفظة استثمارية السبب الذي أدى إلى ارتفاع السيولة في المصارف.

التوصيات

1. يوصي الباحث على مصارف عينة البحث عدم المبالغة في معيار كفاية راس المال لما له من تأثير كبير في معدل العائد على الودائع.
2. يوصي الباحث على مصارف عينة البحث تكوين محافظ استثمارية تساعدها في استثمار الودائع والزيادة في الربحية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

3. يوصي الباحث على مصارف عينة البحث استثمار السيولة المعطلة لديه لأنها تأثر سلبا في الأرباح وبالتالي في معدل العائد على الودائع

المصادر:

1. عبد الله، غانم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر، الأردن، 2014.

2. شاشي، عبد القادر، معايير اتفاقية بازل 2 للرقابة المصرفية، المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، الرياض، 2010.

3. شعبان، احمد، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2007.

4. سارة الخالدي، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري، الجزائر، 2015، ص34-36.

5. منار حنينة، المعيار الدولي للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، 2014، ص36.

6. بان توفيق، العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل (دراسة استطلاعية في المصارف العراقية)، جامعة البصرة، 2012، 189.

7. أُمناء مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، 5:2014)

8. هندي، منير صالح، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية،1996.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

9. Alrawashdeh, B. S. & Bint Abdul Rahman, P. N., (2013), To What Extent Saudi Banks Committed To The Decisions Of The Basel II Committee, Merit Research Journal Of Art, Social Science And Humanities, Volume 1 No(5)

10. ISLAM, MD AMINUL, "An Analysis Of The Financial Performance Of National Bank Limited Using Financial Ratio", Journal Of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting And Transport, 2014, Vol. 2, No. 5, 121-129.

11. Larson ،J ،"The Basel Capital Accords" ،Working Paper ،University Of Iowa،2011

12. Bessis, J. (2011). Risk Management in Banking. John Wiley & Sons.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.